التحوّل الإسنادي في الصفات الإلهيّة عند الأصوليّين

أ.م.د. حيدر عودة كاطع
ديوان الوقف الشيعي، كلّية الإمام الكاظم(ع)، أقسام البصرة
التحوّل الاسنادي في الصفات الإلهية عند الأصوليين
Haederouda@gmail.com

ملخّص:
يشكِّل الاسناد بيئة مثاليةً للتنوع الدلالي والخروج عن الترسيمة الوضعية للصفات المحمولة على الذات المقدّسة، أو الواقعة خبراً لها، امتثالاً وتسليماً للثوابت العقدية المنطوية على الإيمان المطلق بالتوحيد الإلهي، وهذا هو المسار الجديد الذي تتخذه الصفات للتعبير عن حالة الاسناد في هذه الظروف التوحيدية عند علماء الأصول، ضرورة أن الصفة قبل الحمل والاسناد ذات معنى قد يكون مغايراً لما عليه وضعها حين الاسناد فهي تلتزم بما يفضيه التعليق الاسنادي في ظروف الجملة الاسمية ذات المعنى الثابت الاستمراري غير المتجدّد، فضلاً عن الوقوع في طريق الإخبار عن الذات الإلهية التي لا يعني موصوفها غير الثبوت والدوام، وقد حاول البحث التوصل إلى بعض المعطيات المهمة في مقاربة لسانية بين الفكرة اللغوية ذات التسامح في الاشتقاق والاسناد، وبين الفكرة الأصولية المتشدّدة والتي تستمدّ جذورها الاثباتية والحجاجية من الفلسفة والمنطق، ما زاد الدرس الأصولي صرامةً وعمقاً وتوظيفاً للتحليلات العقلية الموسّعة حتى في المسائل اللغوية التي لا تعتمد هذا النوع من الاقناع، بل هي سهلة المراس والاقناع في اثبات قضاياها.
الكلمات المفتاحية: التحوّل، الإسناد، الصفات الإلهية ، الأصوليون .

Diwan of the Shiite Endowment, Imam al-Kadhum College, Basra departments

Hayder Oudah Gatea

Persuasion and Mathematical Reasoning: An Argumentative Approach

Summary:

The attribution constitutes an ideal environment for semantic diversity and departure from the established scheme of attributes attributed to the sacred entity, or occurring as its predicate, in compliance and submission to the doctrinal constants that include absolute faith in divine monotheism. This is the new path that attributes take to express the state of attribution in these monotheistic circumstances according to the scholars of Usul al-Fiqh. It is necessary that the attribute before the predication and attribution has a meaning that may be different from what it is in its position when attributing. It adheres to what the attributive suspension leads to in the circumstances of the nominal sentence with a fixed, continuous, non-renewable meaning, in addition to falling into the path of reporting about the divine entity whose description means nothing but permanence and permanence. The research attempted to reach some important data in a linguistic approach between the linguistic idea with tolerance in derivation and attribution, and the strict Usul al-Fiqh idea that derives its affirmative and argumentative roots from philosophy and logic, which increased the rigor and depth of the Usul al-Fiqh study and the employment of expanded rational analyses even in linguistic matters that do not rely on this type of Persuasion, but she is easy to deal with and persuade in proving her .cases

Keywords: Transformation, attribution, divine attributes, fundamentalist.

توطئة

تشكل ظاهرة التحوّل في مفهومها العام ميداناً خصيباً في الدراسات اللغوية القديمة، والتداوليّات الحديثة، فضلاً عن البيئة الأصولية، مع ما لها من ارتباط أصيل بالبعد البلاغي؛ بوصفها الظاهرة التي تهتّم بما لا يعطيه الظاهر اللفظي من المعنى المتجلّي بالتبادر البدوي، وإنما تسير بالمتلقّي بعيداً عن الظهور الفعلي إلى معانٍ يكون التركيب السياقي مُظهراً لها، بعد توظيف الألفاظ في تضامٍّ علائقيّ خاص، وفي نسيجها القصدي الجدّي؛ ليفضي إلى استراتيجيات استعمالية مقصودة تقترب كثيراً من ظاهرة الاستلزام الحواري أو مضمرات

التخاطب، خاصّةً أنَّ التداولية القصدية لا يتحدّد دورها النسيجي داخل الخطاب فقط، بل يمتد مسارها الوظيفي إلى مستويات الألفاظ المفردة الواردة في تراكيب معينة، مع أن دورها الوظائفي لا يتضح من دون الاستعمال[١]. وهذا المعنى يبدو واضحاً عندما يكمن هذا التنوع الدلالي أو الاستعمالي في التعالق الاسنادي ذي الجذور التراثية، وما يفرضه الاسناد من حضور كبير في الدرس اللغوي القديم، والذي صار عندهم المعيار الأساس الذي ينبغي أَنْ تأتي عليه الجملة بشقّيها، وحين تخلو الجملة من أحد طرفي الإسناد، فما من سبيل إلى ذلك سوى الركون إلى أسهل الطرق وأقصرها وأخفّها مؤونةً وه التأويل؛ لأن الإسناد الميزان الذي لا يخلو النظام الجملي منه.

وقد بدا الأمر أكثر تعقيداً وأخطر نتيجةً وأعمق تحليلاً وأجدى نتاجاً عندما صارت الموضوعات اللغوية شرعةً لعلماء أصول الفقه، ضمن آليات الاستنباط الفقهي المعتمدة على مباحث الدليل اللفظي في تثوير الأنساق التخاطبية بما تقدمه النصوص الدينية فيها من معانٍ تكشف كشفاً إنّياً عن مراد المتكلِّم بعد الاستعانة في ذلك على المؤامة بين قدرة النص الابداعي على يغمر به المتلقي من معانٍ مقصودة يُرى أنها مرادة بالإرادة الجدية لدى المنتج، وعلى الطرف الثاني لعملية التفهيم المعرفي للنصوص الابداعية وهو المستقبِل أو المتلقِّي، وهذا التوليد المعرفي ينتجه النص بفضائه الوسيع كمرحلة لاحقة عن المعاني الوضعية؛ ذلك لأن المعنى الوضعي ليس كافياً لفهم مراد المتكلم[٢]؛ ومن هنا فقد سجّل الأصوليون حضوراً مبكِّراً في مسائل تحليل الخطاب والتنوّع الدلالي للنصوص، ووسائل التأويل وطرقها[٣]، متخطين بذلك عتبة النحو الاعرابي الشكلي إلى نحو الأصول الدلالي[٤].

ولعلَّ ظاهرة التحوّل الاسنادي في الصفات المسندة للذات المقدَّسة مسار تحليلي وقع في طريق التجاذب الأصولي لا سيما في الوصف تحديداً، فقد صار جدلية في منظومتهم لم يقتصر فيها على المعطيات اللغوية في تحديد المسار الوضعي لها بل دخل في مقاربات غنية أثرت المدرسة الفكرية في هذا الشأن تختلف بعداً وقرباً عن سبيلها المرسوم لها في ميدانها اللغوي، خاصّةً حين شكّلت مفصلاً دراسيّاً مهمّا في الفضاء العقدي التوحيدي، وذلك حين صار الوصف خبراً للذات المقدسة فحقّق حضوراً مهمَّاً أغنى المدرسة الدينية بمعطياتٍ أصوليةٍ جديرة بالوقوف عندها واستجلاء ما فيها من القيم المعرفية.

وقد دُرس التعليق الوصفي في سبلٍ ثلاث:

١- جدليّة الوصف أهوَ موضوع لذات متَّصفة به فيما مضى، أم لذات متَّصفة به في الحاضر، أم لذات ستتَّصف به مستقبلاً، أم للجميع؟، فهو بهذا العنوان الأصولي يمكن تسميته بـ**(التحوَّل الزماني)**.

٢- جدليّة الدلالة على الحدث فقط، فيكون بسيطاً، أم على الحدث والذات والنسبة فيكون مركباً؟، ويمكن تسميته بـ**(التحوَّل الدلالي)**.

٣- جدليّة إمكان اشتقاقه لذات، والحدث قائم بغيرها، ويمكن تسميته بـ**(التحوّل الاشتقاقي)**.

أَوَّلاً: التحوّل الزماني:

لمَّا كانت الصفات الاشتقاقية بعض الأسماء فهي تخلو عند اللغويين والأصوليين من الدلالة على الفكرة الزمنية، إلا ما ترشّح عن بعض الكوفيين الذين يرون اسم الفاعل بديلاً عن فعل الأمر حين دلّ عندهم على الدوام فصيروه ثالث الأفعال، بعدما نعتوه بالفعل الدائم، فهذا الفراء يشير إلى فعليته في أكثر من موضع في معاني القرآن، فتارة يسميه الفعل بلا قيد[٥]، وأخرى يسميه الفعل الدائم جاعلاً إياه بديلاً عن فعل الأمر[٦]، وقد وافقهما من المحدثين كل من المخزومي والسامرائي[٧]، والحقّ أنَّ هذا المدلول الزمني الجديد لاسم الفاعل من مناشئ التركيب السياقي له بعيداً عن المعنى الافرادي أو الوضعي[٨].

بينما أثبت البصريون اسميته ولا صلاحية له لمجاراة الأفعال إلا حين يكون عاملاً على أن يكون دالاً على الزمن المستقبل ومعتمداً على نفي واستفهام ونهي ويكون خبراً وصفةً وحالاً[٩]، بلا تحديد بين وظيفته الوضعية أو الاستعمالية، وهذا مجمل ما ذكرته كتب التراث النحوي لاسم الفاعل وما عدا هذا الكلام يكون خروجاً عن المألوف له واستعمالاً له في غير ما وضع له.

أما الأصوليون فتقتضي دراستهم له فيما أسميناه بالفكرة الزمانية في الاستعمال الحقيقي له اعتماداً على اتصاف سابق بحدثه وقد زال عنه الوصف أو اتصاف حالي أو مستقبلي بناء على حتمية وصفه فيما بعد، شريطة أن يكون الوصف على نحو الحقيقة لا المجاز، فقولنا: **فلانٌ سارقٌ أو قاتِلٌ**، بناءً على سرقةٍ أو قتلٍ صدرا منه فيما مضى، فما من شكٍّ أنَّ وسمه بصفة السارق بلا تكلّفٍ ساعة وقوع الحدث، لكن الجدليّة الأكثر تعقيداً فيمن زال عنه الحدث لفعل ماضٍ، هل يوصف به على نحو الحقيقة أم المجاز؟، بعد اتفاقهم على مجازية استعمال ذلك في المستقبل[١٠]، فهل يمكن تسميته الآن قاتلاً أو سارقاً؟ فإنْ جاز ذلك على نحو الحقيقة؛ فذلك يقتضي-كما يقولون- تسمية كبار الصحابة الذين مارسوا كفراً في فترة من حياتهم السابقة قبل الدخول في الاسلام كفاراً[١١]، وقد ذهب بعضهم إلى توجيه حالة الكفر المذكورة في بعض الصحابة إلى منعها شرعاً لا لغةً، فإن كان الشرع يمنعها لدواع تشريعية فإنَّ الكلام ليس في الاطلاقات اللغوية[١٢]، أمَّا إذا كان الاستعمال مجازاً فكيف سيقام الحد على سارقٍ وقاتلٍ وزانٍ لحدث سابق؟

ويمكن مناقشة ذلك من عدّة وجوه:

١- ذهب معظم الأصوليين إلى منع دلالة الفعل على الزمان وضعاً، بل الزمان فيه متأتّية من السياق التركيبي لا غير، وهذا المنع سيكون حاكماً على الوصف بالأولوية؛ لأنه من الأسماء، مع أنهم يرون أنَّ اسم الفاعل يستعمل حقيقة فيمن اتّصف بالحدث في الزمن الحالي، ولا شكَّ أنَّ الحال أو

الآن فترة زمنية فاصلة بين الماضي والمستقبل[١٣]، أو هي آخر نقطة من الماضي ونقطة الحاضر كلها وأوّل نقطة من المستقبل[١٤].

٢- يمكن توجيه الرؤية الأصولية في منع الفعل من الدلالة على الزمن من خلال بعض الاستعمالات التركيبية للأفعال التي تخرج فيها الصيغ الفعلية من اطارها الزمني للتعبير عن العادات أو الأفكار التي تدل على مطلق الاتصاف غير المتجدد أو تدل على صفة الثبوت والدوام كما في قوله: ﴿**وَكَانَ اللَّهُ غَفُوراً رَّحِيماً**﴾الفرقان٧٠، وكذلك مثل قولنا: **أشرقت الشمسُ، الأرضُ تدورُ حولَ الشَّمسِ**، خاصّة أنَّ ظاهرة التحوّل في زمن الأَفعال من المعاني التي طفقت بها الاستعمالات اللغوية، فإنْ كان ذلك مما يقع في الصيغ الفعلية فهو أولى بها في الصفات؛ لأنها ركائز الجمل الاسمية التي تفيد ثبوتاً واستمراراً، خلافاً للجملة الفعلية الدّالة على التجدد والحدوث[١٥]، وهذه الميزة التحوّلية تمنح الوصف المساحة الكافية للدلالة على معنى الأزمنة الثلاثة، خاصة أنه عندهم يعمل عمل فعله شريطة التجدد الزمني، لا سيما أنَّ جملة النعت الفعلية عند النّحاة دلّت على الثبوت النعتي؛ لأنها مؤولة بالمشتق الملازم للثبوت الاستمراري.

٣- القول في بقاء الحدث شرطاً في صدق الوصف حقيقة، أو أنَّ الذي كان متلبّساً بالحدث في الماضي وزال عنه التلبّس الآن فهو لا يوصف بالحدث حقيقيةً بل مجازاً، قول فيه مجازفة؛ لأنّه سيجعل اطلاق لفظ **الشاعر، والكاتب، والقاضي، والنجّار**، مجازاً على موصوفي هذه الصفات، وهم غير ممارسين لهذه الحرف بالفعل كما لو كانوا نائمين أو غافلين عن حرفهم؛ ومن هنا ذكر الآمدي قوله:**(لو كان ما منه الاشتقاق شرطاً في صحة الاشتقاق حقيقةً؛ لما كان اطلاق اسم المتكلم والمخبر حقيقة أصلاً؛ لأنَّ ذلك لا يصح إلا بعد تحقق الكلام منه والخبر)**[١٦].

٤- لا ارتباط للمسألة بالوضع الافرادي التصوري أو الوضعي -كما يبدو من عباراتهم- بل المسألة تدور مدار الاستعمال الاسنادي للصفات المسندة للذوات، ولا شكَّ أنَّ الاستعمال هو القرينة الأساس التي يعرف بها الحقيقة من المجاز، وإلا فاسم الفاعل حين يرد وحده في السياق يجري مجرى الأسماء الجامدة[١٧].

٥- من وسائل الاستدلال التي تدخل عند الأصوليين في مقاربات جدلية يُتوكّأ بها لحلِّ بعض المسائل الخلافية، ما يعرف بـ**(قرينة الحكمة)** التي ترى أنَّ المولى الحقيقي الذي تمثِّل النصوص الدينية رؤيته التواصلية في المجال التخاطبي، بوصفه عاقلاً مريداً قاصداً فهو يذكر كلَّ ما يريده في الخطاب، وأمَّا ما لا يريده فلا يذكره، أو لا يذكر ما لا يريد[١٨]؛ ومن هنا يبقى الاطلاق على اطلاقه حين يحكم المولى بكراهة التبول تحت الشجرة المثمرة ما دام لم يقيد كلامه بزوال الثمر عنها.

٦- وبناءً على ما سلف فـ(**السارق**) الذي صدرت منه سرقةٌ سابقةٌ يوصف بها حقيقةً، إذ ليس من قرينةٍ صارفةٍ عن إرادة المعنى الحقيقي إلى المجازي التي هي شرط الاستعمال، كما يرى السكاكي في حدّ المجاز المشروط عنده بالقرينة المانعة من إرادة المعنى الحقيقي[١٩]، خاصّة أَنَّ آيتي السرقة والزنا، فرضت العقوبة على من صدر منه الفعل، ومن المقطوع به أَنَّ العقوبة ستقع بعد الجريمة، فكيف يقام الحدّ الشرعي على موصوف بالجرم المجازي لا الحقيقي، إلّا أَنْ يقال: الذي زال عنه تلبّسه الفعلي بالجرم لا الوصف.

تعويلاً على ما ذُكر: **أقول:** يكمن النزاع في تجويز وصف الذات بالحدث وعدمه بعد زوال وقوع الحدث الفعلي، لكن الكلام يبقى في صلاحية هذا النقاش فيما لو ورد الوصف مسنداً لله وكما في الآية الشريفة:﴿**غَافِرِ الذَّنبِ وَقَابِلِ التَّوْبِ شَدِيدِ الْعِقَابِ**﴾غافر٣، فهل يمكن تصوّر هذا النقاش الذي أثاره الأصوليون في المسألة؟ وكيف سيكون اللهخالقاً في زمن دون زمن؟.

الجواب: الحقَّ أنَّ الوصف المسند للذات الإلهية المقدّسة يعدُّ تحوّلاً لزومياً أو خروجاً دلاليّاً للوصف أو انزياحاً سياقياً اعتماداً على طبيعة الذات المعنوتة، فالإسناد إليها توليفة تخاطبية اقتضاها السياق؛ لإفراغ للصيغة من زمانها نتيجة الوقوع في هيمنة التركيب الاستبدالية فيعمل سلب الوصف حقه من سوى الوصف المحض[٢٠]، فلا يتصور في المقام أنْ تكون صفة الغفران مما تزول عنه ؛ ومن هنا يكون الاسناد هنا بمثابة القرينة الكبرى على التحول في دلالة اسم الفاعل؛ لتكون دالة على صفة ثبوتية تفيد الاستمرار والدوام؛ ولذا صفتا(**غافر الذنب وقابل التوب فمعرفتان لأنه لم يرد بهما حدوث الفعلين وأنه يغفر الذنب ويقبل التوب الآن وغداً، حتى يكونا على تقدير الانفصال، فتكون اضافتهما غير حقيقية، وإنما أريد ثبوت ذلك ودوامه فكان حكمهما حكم إله الخلق ورب العرش**)[٢١]، فالوصف هنا جيء به، لإثبات الحدث لا إثبات زمانه، وبهذا المعنى يرى تمام حسَّان أنّ اضافة الوصف لما بعده يمنحه صلاحية الدلالة على مطلق الوصف الخالي من الزمن[٢٢]، ولا شكَّ أن هذا المعنى سيكون ثابتاً في حقّه حين تسند إليه صفات لا يتوقع زوالها عنه، وهذا التزلزل الدلالي في صفة اسم الفاعل تشترك فيه حاكمية السياق على الصيغة الصرفية ذات الهيمنة التركيبية العالية، فضلاً عن طبيعة المسند إليه، وهو الذات المقدسة للملازمة العقدية بينها وبين الثبات والديمومة التي هي من مستلزمات الألوهية والربوبية[٢٣]، وبها أجاب بعض الأصوليين عن الزوال الحدثي عن الموصوف السابق بالحدث في مثل لفظ(**مؤمن**) لشخص غافل عن إيمانه، فهل الغفلة تمنع اتصافه بها؟، إذ يجيب عن ذلك مفرقاً بين صفة الحدوث التي لا تنفكّ عن منعوتها؛ كوصف الذات المقدّسة، ووصف المؤمن(**فيجوز أن يكون تفسيراً للإيمان، وبيان كونه مصدراً مبيناً للفاعل، ويجوز أن يراد بالإيمان الحاصل بالمصدر، وذكر هذا للمبالغة باعتبار عدم افادة خروجه عن الايمان وعن لازمه فهو كالتأكيد**)[٢٤].

ثانياً: التحوّل الدِّلاليّ:

توسعت دائرة السجال في هذه المسألة، وكثر فيها النقاش، وتشعّبت فيها الآراء بين الأخذ والرد انطلاقاً من الفكر الفلسفي فيها، وقد عرفت هذه الفكرة عندهم ببحث **(البساطة والتركيب)** وصار من الموضوعات التي سجّل فيها الدرس الأصولي الحديث حضوراً إثرائياً كبيراً، فيدور الأمر فيه حول الدلالة التي يختزنها اسم الفاعل وضعاً بالتشظي الاعتباري غير الواقعي، فقد يكون بسيطاً حين لا يحمل من دلالةٍ ذاتية سوى الحدث المجرد مما سواه، أو يكون مركباً وحينها يكون دالاً على الحدث والذات ويلزم بعد هذين المدلولين إلى الدلالة على النسبة بالتّبع وهذا مذهب معظم علماء الأصول، والحال أنَّ المسألة أخذت أبعادها من فكرة البساطة والتركيب الفلسفيتين ذات الارتباط الوثيق بالذات الإلهية البسيطة المنزهة عن التركيب العقلي والخارجي، أي المنزهة عن التركيب مفهوماً ومصداقاً، وهذا هو معنى التوحيد الواحدي الذي يعني نفي المثيل والشبيه، والتوحيد الأحدي الذي يعني نفي التركيب، فيكون المعنى المقصود من البسيط المنسجم مع الفكرة الأصولية التي تراه عصياً على التركيب موائمةً مع فكرة التوحيد الأحدي المعروف عند الكلاميين بالبسيط الحقيقي[٢٥]، وقد تسرَّبت الأفكار الفلسفية في الخطابات الأصولية بعد اطلاعهم على المدونات الكلامية العقدية لعلماء الكلام المشربة بالعقلية واللغة الفلسفيتين؛ نتيجة التواصل الفكري مع النظريات الاغريقية القديمة[٢٦]،

ولمّا كان اسم الفاعل كما يقول **ابن الناظم:(ما دلَّ على حدث وفاعله جارياً مجرى الفعل في إفادة الحدوث، والصلاحية للاستعمال بمعنى المضي والحال والاستقبال)**[٢٧] فهو حد منسجم مع ما عليه التركيبيون؛ إذ يدل تحليلاً على الحدث وهو المدلول عليه بالمادة المجردة التي يسميها الأصوليون المبدأ، كما يدل بهيأته التقييدية الوصفية على فاعل لذلك الحدث، أو هو دال على موصوف بالحدث، فلا يخفى أنَّ **(ضارب)** لا تعني تحليلاً إلا ذا ضرب[٢٨]، ويذهب **السيوطي** إلى أبعد من ذلك حين يرى أنَّ منشأ الاختلاف بين المصدر والوصف هو الدلالة على الحدث والذات الفاعلة والزمن[٢٩] ، فاسم الفاعل يدل صيغةً على قائم بالحدث وهو خلاف المصدر الدال على الحدث المجرد ومن هنا يحمل فكرة الزمن[٣٠]، وعليه يمكن القول أنَّ المصدر يدل على الحدث مطابقةً ويدل اسم الفاعل عليه بالدلالة التضمنية، وهنا مسرح الاختلاف بينهما وإلا لصارا شيئاً واحداً؛ فيتعسر التمييز بينهما لو كان اسم الفاعل بسيطاً لا يحمل سوى الدلالة على الحدث، وثمة مسألة أخرى وهي أن الحمل يحصل في المشتق دون المصدر والحمل يعني الإخبار بالمشتق عن الذات فلا يقع المصدر خبراً عنه.

أمَّا اعتماد أرباب البساط فكان مستنداً إلى رأي بعض متقدمي علماء الأصول في القرن التاسع الهجري الذي يرى أَنَّ **(المشتق لا يدل على الذات أصلاً لا عاماً ولا خاصّاً، فمعنى الجسم أسود الجسم له سواد، لا أنه الجسم له السواد ولا ذات له السواد وهو الأشبه فإن المحمولات من حيث هي هي لها وجودات رابطية اتحادية مع الموضوعات بخلاف المبادئ)**[٣١][٣٢]، فهو بناءً على مبنى البساطة في الجملة الاسمية في قوله: **الجسم أسود،** يرى أنَّ الخبر فيها عين المبتدأ فما من داعٍ إلى تحليله –بوصفه مشتقاً– إلى **جسم له سواد،** فتتحوّل الجملة الاسمية الواحدة–بعد التحليل العقلي– إلى جملة بنسبتين هي الجملة التامة: **الجسم أسود،** والجملة التقييدية المحوّلة من الخبر: **جسم له السواد:** فتصبح الجملة بعد التحليل العقلي: **الجسم جسم له السواد،** وقد

اعتمدوا على هذا التحليل المرفوض تداولياً في اثبات البساطة وهو قولهم أنه يلزم حصول نسبتين في عرض واحد[٣٣]، كون مادة الوصف موضوعة للمادة المشتركة بين المشتقات كلها في حين أن الهيأة موضوع لإفادة اتّحاد الحدث مع موضوعه فلا وجود لما يدل على الذات والنسبة[٣٤]، وعلى أية حال فالمسألة لحاظية أكثر مما هي حتمية في الوصف(**فجاز أن يلاحظ فيه تارةً جانب الوصف أصالةً فيجعل محكوماً عليه، وتارةً جانب الوصف، أي (الحدث) أصالةً فيجعل محوكماً به، وأما النسبة التي فيه فلا تصلح للحكم عليها ولا بها، لا وحدها ولا مع غيرها لعدم استقلالها**)[٣٥].

ثمّة إشارة إلى نكتة مهمّة، وهي أنَّ التحليل العقلي للنسبة التقييدية داخل الوصف وضعاً وإن كان قد تناوله الأصوليون في القضية الحملية، أو مرحلة الاسناد في الجملة الاسمية ذات النسبة الخبرية، لكنَّ النسبة التقييدية في الوصف الاشتقاقي إنما هي نسبة تصورية فمثل(**قولنا الحيوان الناطق المائت الذي هو الناطق الذي هو المائت ومثل هذا المركب يسمى المقيد ويفيد التصور لا محالة**)[٣٦].

إذاً البساطة والتركيب لا يراد منها مرحلة التحليل التصوّري الوضعي بل هو مرحلة متأخرة بعد الحمل أو الاسناد أي دراسة المسألة داخل الجملة التركيبي،ة والذي ينسجم كثيراً مع الجملة الاسمية التي هي كما يراها **فندريس:(تعبر بها عن نسبة صفة إلى شيء)**[٣٧]، وهذه هي النسبة التركيبية التامة بين طرفي العملية الاسنادية؛ ضرورة أن المسار الأصولي يستجلي مراد المتكلم من النصوص الذي هو المساحة الممنوحة للمخاطب للوقوف على أبعادها وفضاءاتها في عملية التخاطب الفعلي[٣٨]؛ فلا مانع من تضمّن الجملة الواحدة على نسبتين غبر متعارضتين حين تكون النسبة الأولى هي النسبة التامة التركيبية والثانية تكون النسبة الناقصة المؤول بالتحليل العقلي– على فرض التسليم بوجودها– من اسم الفاعل، ولا مانع أنْ تكون الجملة فيه من الجمل الكبرى ذات النسبتين، فنقول: **ناكرُ الفضلِ قاطعُ السبيلِ**، إذ تتداخل النسبتان كما يبدو من المثال، ما دام مرجع التركيب هو التحليل العقلي بعد الحمل، أو التحليل الاعتباري لا الواقعي[٣٩].

وهذا التكلف ليس مقصوداً وضعاً عند من يقول بالدلالة الثلاثية للوصف(**الحدث والذات والنسبة**) بوصفه انتقال من البنية السطحية إلى البنية العميقة أو من المحتوى القضوي إلى المعنى المستلزم حوارياً وهذا الانتقال التعسفي ليس مقصوداً في المرحلة التصورية للمشتق بل هو مرحلة تخاطبية استعمالية.

فضلاً عن ذلك فالحمل أو الاسناد هو ظاهرة حاكية عن الواقع اللفظي لا بما هو لفظ، بل بما هو مفهوم يحاكي المصداق أو يترجم الذات الخارجية لا الذهنية، إذ يكون فيه المفهوم المرآة العاكسة للواقع الخارجي من باب دلالة الاسم على المسمّى، بالوجود المفهومي الاندكاكي، ولذا يقول **الدماميني** في جملة **زيدٌ قائمٌ**:(**ألا ترى أنَّك أخبرت عن زيدٍ باعتبار مسماه لا باعتبار لفظه...فقائم ثابت لمعنى زيدٍ وهو مسمّاه وقد أُسند إلى لفظ زيد**)[٤٠].

وقد سار ببعض الأصوليين الأمر إلى إنكار النسبة التقييدية التي ينطوي عليها اسم الفاعل الدال على الحدث والذات؛ لأن وجودها بوجود طرفيها فيلزم من وجود طرفيها وجودها، وقد منعوا هذا الوجود البيني الاعتباري؛ لأنَّ النسبة التقييدية من المعاني الحرفية؛ فيلزم من وجودها صيرورة اسم الفاعل مبنياً؛ لأنَّ الحروف من المبنيات، فلما كان معرباً فهو غير دال على النسبة، كما ليس دالاً على الذات بالتّبع[٤١]، بينما النسبة من الوجودات الاعتبارية غير الحقيقية؛ فأنَّى لها أنْ تكون سبباً في بناء اسم الفاعل؛ لحرفيتها، كما أنَّ وجود النسبة في الجملة الخبرية آلي ليس استقلالياً، فلا قيمة لها بلا طرفيها إذ يتقوّم وجودها وتأثيرها بطرفيها، ولا يحق لها التأثير؛ لتابعيتها لهما فيراد في الجملة الخبرية بين المبتدأ والخبر حكم الخبر بالنسبة على المبتدأ اثباتاً أو نفياً لا النسبة نفسها، فقولنا: **السماءُ صافيةٌ**، هو الحكم بثبوت الصفاء للسماء لا ثبوت الصفاء نفسه[٤٢]، وقد فصّل الشريف الجرجاني– الذي جعلوه من الذاهبين إلى بساطة الوصف – بالنسبة التقييدية فيه فقال:**(المعتبر في (اسم الفاعل) ذات ما، من حيث نسب إليه (الحدث)؛ فالذات المبهمة ملحوظة بالذات، وكذلك (الحدث) وأما (النسبة) فهي ملحوظة بالذات، إلّا أنها تقييدية غير تامة وغير مقصودة أصلية من العبارة، قيدت بها الذات المبهمة، وصار المجموع كشيء واحد)**[٤٣] ، ما يدلّ على وجهته التركيبية بدلالة قوله في نسبة اسم الفاعل:**(وأما النسبة التي فيه فلا تصلح للحكم عليها ولا بها لا وحدها ولا مع غيرها؛ لعدم استقلالها)**[٤٤].

وفي ضوء ظاهرة التحوّل الدلالي، **أقول:** احتدام الجدل في المسألة يعتمد التحليل العقلي في عالم المفاهيم بعيداً عن الوضع الافرادي –كما يبدو– وهو بحث في نظامه العام غير المخصّص فلا ريب أنّ إسناد الصفة للذات المقدسة يدخل في إطارها الحجاجي؛ خاصّة أنَّ الوجدان كاشف عن تركيبية الصفات المسندة للذوات، وحينها يجاب أنَّ التعدد التركيبي في الذاتين بنسبتيهما التركيبية والتقييدية يكون بمثابة التحوّل الدلالي في المسألة، كما يحلو للبحث تسميتها، وعليه فالإسناد للذات المقدسة سيكون تحوّلاً آخر يمكن تأطيره بإطار مختلف؛ ذلك لأنَّ الصفة حين تحمل على الذات يكون حملها على نحو الاختلاف المفهومي والاتحاد المصداقي، فإنْ كان اسم الفاعل مركبّاً وضعاً أو تصوّراً فهو بسيط حملاً واسناداً؛ وذلك بعد التفريق بين البساطة الافرادية التي يرفضها الذوق اللغوي والأصولي، وبين البساطة الاسنادية التي تعني التحوّل في الاسناد، فحمل الوصف على الذات هو من الحمل البسيط الي يعني**(هو ما كان بمفاد(كان) التامة والذي يكون المحمول معه هو الوجود، فمعناه ثبوت الشيء، والتعبير عنه بالبساطة ناشئ عن أن القضية لم تثبت شيئاً لشيء وإنما أثبتت الشيء نفسه أي أثبتت الوجود له)**[٤٥]؛ للإتّحاد المصداقي بين الوصف والذات، فلا اثنينية بينهما بدلالة: أنّنا ندعو الله بالصفات في كثير من الأحيان فنقول: **يا خالقُ، يا رازق، يا محيي، يا مميت،** وليس هذا إلا لاندكاك الصفة في الموصوف فصارت الصفة ذاتاً، والذات صفةً، فيثبت هذا الحمل ما تذهب إليه بعض الفرق الاسلامية التي ترى أنَّ صفاته عين ذاته، وليست زائدة على الذات؛ مخافة الأوْل إلى تعدّد القدماء الموقِع في محذور نقض التوحيد الواحدي، والتي تعني أنَّ الاتحاد المصداقي بين الصفة والذات الالهية، وإن اختلفا في عالم المفاهيم، فما يفهم من لفظ الجلالة غير ما يفهم من العالم والقادر، لكنَّ الوحدة الذاتية بينهما تمنع التعدد الخارجي؛ حتّى لا تنتقض نظرية قدم الواحد فقط وهو الله، فالصفات الالهية**(مع الذات متكثرة بالمفهوم وواحدة بالهوية والوجود)**

[٤٦]، ويعُرف هذا الرأي بـ**(العينية)** أي يرى عينية الذات والصفات، بخلاف المعتزلة القائلين بـ**(النيابة)** أي لا وجود للصفات بل الموجود ذات فقط تنوب مناب الصفة؛ لأنَّ الله عالم بعلمٍ هو هو وقادر بقدرةٍ هي هو أي أنَّ الذات هي الموجود الوحيد بالمقام وما تحمله من صفات أخرى فهي بذاتها لا بالصفات[٤٧]، في حين ذهب الأشاعرة إلى القول بالزيادة؛ أي زيادة الصفات على الذات وليست عينها، على ما نقله **أبو الحسن الأشعري** بقوله:**(ومما يدل على أن الله تعالى عالم بعلم أنه لا يخلو أن يكون الله تعالى عالماً بنفسه أو بعلم يستحيل أن يكون هو نفسه. فإن كان عالماً بنفسه كانت نفسه علماً؛ لأن قائلاً لو قال: إنَّ الله تعالى عالم بمعنى هو غيره لوجب عليه أن يكون ذلك المعنى علماً، ويستحيل أن يكون العلم عالماً أو العالم علماً أو أن يكون الله تعالى بمعنى الصفات)**[٤٨]، أي أنه يمنع ذاتية الصفة كي لا يُحمل المصدر على الذات والذي عبّر عنه بالمعنى، غير أَنَّ علماء اللغة وجدوا أن الإخبار بالمصدر مما يزيد الحمل توكيداً وترسيخاً ومبالغة، وهذا التحوّل الاستعمالي هو الذي يؤيد المتبنى الذاتي للصفات الإلهية، ويقع ضمن ما يسمّيه **ابن جني** بتجاذب الاعراب والمعنى في**(ما جرى من المصادر وصفاً نحو قولك: هذا رجل دَنَف، وقوم رضا، ورجل عدْل. فإن وصفته بالصفة الصريحة قلت: رجل دانفَ، وقوم مرضيّون، ورجل عادل. هذا هو الأصل. وإنما انصرفت العرب عنه في بعض الأحوال إلى أن وصفت بالمصدر لأمرين: أحدهما صناعيّ، والآخر معنويّ. أما الصناعيّ فليزيدك أنساً بشبه المصدر للصفة التي أوقعته موقعها، كما أوقعت الصفة موقع المصدر)**[٤٩]، وقال في موضع آخر معلِّلاً لهذا التحوّل:**(فإنَّما ساغ ذلك له لأَنَّه أراد المبالغة وأن يجعله هو نفس الحدث لكثرة ذلك منه)**[٥٠]، وقد وصفه **الرضي** باتحاد العين بالمعنى فيقع التلازم بينهما فيصير كأنه هي[٥١] ، كما أشار **الزمخشري** إلى هذا التلازم الاسنادي نفسه في تفسير قوله:﴿**قَالَ يَا نُوحُ إِنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ إِنَّهُ عَمَلٌ غَيْرُ صَالِحٍ**﴾هود٤٦، فقال:**(جعلت ذاته عملاً غير صالح مبالغة في ذمه)**[٥٢]، وهذا المعنى اللغوي قد وظّفه القائلون بذاتية الصفات الإلهية للتفريق بين القول بالعينية والزيادة للصفات**(فإنَّ الفرق بين العينية والزيادة كالفرق بين قولنا: زيدٌ عدْلٌ، وزيدٌ عادلٌ، فالأولى من القضيتين آكد في اثبات المبدأ من الأخرى، والقول بالعينية آكد من القول بالزيادة)**[٥٣]، خاصة أن ثمة صفات إلهية هي أحداث في أصل استعمالها منها: **البر، الحكم ، العدل، الرضي، الصمد، النور**، ومن هنا فالبساطة الحملية لا تمنع أن يقع المحمول مصدراً في الصفات الالهية كما لا يقول بالاثنينية بين الموضوع وبين المحمول أو المبتدأ و الخبر، ما دام الأمر مأخوذاً على نحو التوحيد الواحدي في حين أن نفي التركيب اثبات التوحيد الأحدي.

ثالثاً: التحوَّل الاشتقاقي:

تخطت اللغة الوظيفة الابلاغية التواصلية لها لترسم ملامح السلوك اللغوي عبر انجاز بعض الأعمال البشرية التي تنجز بواسطة اللغة بل ولا تتحقق من دونها[٥٤]، وقد صار هذا المعنى حاضراً في الدرس الأصولي في دراستهم للوظائف اللغوية واستراتيجيات الخروج الانزياحي لألفاظها التركيبية السياقية، ولعلَّ من مسائل التحليل

اللغوي ذي النزعة العقلانية التي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالحجاج الكلامي في الصفات الالهية[٥٥] هو اشتقاق اسم الفاعل، فهم يعتقدون أنَّ اسم الفاعل هو وصف لمن قام بالفعل أو الحدث، وعليه فليس من الصحيح–عقلاً لا لغةً– أن يكون مشتقاً لذات فاعلة وقد وقع الحدث في غير تلكم الذات، فعلى الرغم من دوران المسألة في الاشتقاق لكنَّها تدخل في الاشتقاق العقلي الفلسفي الذي لا يقف عنده المسار اللغوي بهذا الحد الدقيق، فقول اللغوي في مثل: **مكرِم، ومنقذ وشاكر وحافظ** هي أسماء فاعلين للدلالة على موصوف بالحدث، في حين أن الدرس الأصولي القديم يتحفظ على وضعها في دائرة أسماء الفاعلين الاشتقاقية؛ لما أسسه سلفاً من أن اسم الفاعل لا يشتق لشيء والمعنى قائم بغيره، ويقصدون بالمعنى المبدأ أو المصدر؛ ذلك لأنَّ **الكرم والانقاذ والشكر والحفظ** مبادئ اشتقاقية صدرت من الذات الفاعلة؛ لتقوم بغيرها لا بالذات نفسها، فهي ليست مثل: **صالح** أو **طاهر** التي يكون فيها المبدأ قائماً بها بالفعل؛ لذا استدلَّ المعتزلة باسم الفاعل متكلِّم الذي يوصف به الله ﷻ، إذ منعوا أن يكون الكلام متقوّماً به ﷻ وإلا كيف يكون متكلماً والكلام يحتاج إلى حروف؟؛ ولذا إرادة الكلام عنده أن يخلق الكلام في جسم للتخلص من هذا المحذور التوحيدي[٥٦]، وهو بحث أقرب ما يكون في الدرس اللغوي إلى البحث في الفعل اللازم والفعل المتعدّي في أجوائها البلاغية لا النحوية، الذي يقول فيه **عبد القاهر الجرجاني** مفرقاً بين فعلية المتعدي ووصفية اللازم اعتماداً على الصدور في الفعل اللازم والحلول في الفعل المتعدي: **(أنّك تقول: ضرب زيدٌ، فتثبت الضرب فعلاً لزيد وتقول: مرض زيدٌ، فتثبت المرض وصفاً له، وهكذا سائر ما كان من أفعال الغرائز والطباع، وذلك في الجملة على ما لا يوصف الإنسان بالقدرة عليه، نحو: كرُم وظرُف وحسُن وقبُح وطال وقصُر. وقد يتصوّر في الشيء الواحد أن تثبته من الجهتين جميعا، وذلك في كل فعل دلّ على معنى يفعله الإنسان في نفسه نحو: «قام» و «قعد». إذا قلت: «قام زيد»، فقد أثبتّ القيام فعلاً له من حيث تقول: «فعل القيام» و «أمرته بأن يفعل القيام»، وأثبتّه أيضاً وصفاً له من حيث أن تلك الهيئة موجودة فيه، وهو في اكتسابه لها كالشخص المنتصب، والشجرة القائمة على ساقها التي توصف بالقيام، لا من حيث كانت فاعلة له، بل من حيث كان وصفا موجودا فيها)** [٥٧]، وهذا التوجيه قد يكون مناسباً للتفريق بين الصفات ذات المبادئ الصدورية والتي لا يمنع الأصوليون أن تشتق لذات ما دام المبدأ صادراً من الذات الفاعلة أو الموصوفة، وبين الصفات الحلولية التي لا تخرج عن الدائرة الاشتقاقية لأسماء الفاعلين، لكن وصفها على نحو الحلول بذات أخرى، وهذا ما لا يمنعه المسار اللغوي ذي المؤونة السهلة غير المتشددة، لا سيما أن اللغويين –كما يقول **الرازي**– قد يشتقون أسم الفاعل من أسماء جامدة يستحيل وقوع مبادئها في ذات أصلاً مثل: **لابن، تامر، مكي، مدني**[٥٨].

ولكن لاستقامة النقاش في المسألة كان على الأصوليين التفريق بين نوعين من الصفات الإلهية وهذا التفريق ينسجم بين مصطلحي الحلول والصدور، فالصفات الذاتية لله ﷻ والتي هي عين ذاته على ما تمَّ بيانه في التحوّل الدلالي، ولا يتوقّع أنْ يصدق نقيضها عليه ﷻ، كـ: **عالم وقادر**، أما صفات الفعل وهي التي تتحقق بحصول تأثيرها في الخلق ولا مانع أن يصدق نقيضها عليه ﷻ كـ: **خالق، محيي، متكلم**، وهي ليست عين الذات الإلهية بل يتحقّق وجودها بوجود آثارها[٥٩]، فإن كانت الصفة من الصفات الذاتية فهي مما يستحيل أنْ يحصل

الاشتقاق لها في ذاته يكون الفعل أو المصدر حالّاً أو واقعاً في غيره؛ لانتفاء ذاتية الصفات فيها، وإن كانت من صفات الأفعال فهي صفات آثارية يحصل وجودها من آثارها، وعند ذاك لا مانع أن تشتق الصفة له والمصدر قائم بغيرها؛ لأن اشتقاقها على نحو الحلول في الأثر، وهذا ما يعطي البحث في صفاته بعداً تحوّليّاً خاصاً اعتماداً على بعض المسلمات العقدية؛ ذلك لأن المسائل اللسانية المتعلّقة بإثبات الوحدانية الصفاتية أو الذاتية لا ينبغي أن تدرس في ظروف لغوية بحتة؛ لأن اللغة تدرس اللفظ بما هو لفظ وضعاً أو تركيباً؛ ولذا يتعين دراسة اللغة العقدية في ظل مسرح بيئتها لا خارجها.

الخاتمة:

- التحوّل ظاهرة اسنادية ارتبطت بالسياق ولا علاقة لها بالوضع التصوري شأنها شأن المجاز.
- تنعدم الفكرة الزمنية عندما يكون الوصف خبراً عن الذات الإلهية للهيمنة العقدية على السياق.
- نظرية البساطة والتركيب ترتبط ارتباطاً وثيقاً ببحث الصفات الإلهية من حيث عينيتها كما يراها الامامية، وزيادتها الأشعرية، ونيابتها المعتزلية.
- بدلاً من القول أن صفاته تعالى لا يمكن أن تقوم بغيره الرجوع إلى التقسيم الصفاتي المعروف الذاتي والفعلي، فتكون الصفة الذاتية عصية على أن تشتق له والفعل قائم بغيرها خلافاً لصفات الفعل.
- ما من محذور عند اللغويين إزاء المسائل الحساسة التي طرقها البحث، لأنّ اللغة تواكب اللفظ في البنية السطحية لا العميقة، ما يمنحها المساحة الكبيرة لتخطّي عتبة المحذور في غير الفضاءات اللغوية.

الهوامش

[١]) ينظر: استراتيجيات الخطاب، عبد الهادي بن ظافر الشهري:٢٠٤.

[٢]) ينظر: علم التخاطب الاسلامي: محمد محمد يونس:٦٢.

[٣]) ينظر: اللسان والميزان، أو التكوثر العقلي، د. طه عبد الرحمن:٢٩٢.

[٤]) ينظر: البحث النحوي عند الأصوليين، د. مصطفى جمال الدين: ٣٧.

[٥]) ينظر: معاني القرآن:٢: ٤٢٠.

[٦]) ينظر: معاني القرآن:١ :١٦٥.

[٧]) ينظر: في النحو العربي نقد وتوجيه: ١٢٨– ١٢٩، الفعل زمانه وأبنيته:٤١ .

[٨]) ينظر: الزمن في النحو العربي، د. كمال ابراهيم:٢٦٩.

[٩]) ينظر: شرح المفصّل، ابن يعيش:٤: ٩٩–١٠٣.

[١٠]) ينظر: أصول الفقه، محمد الخضري بك:١١٨.

[١١]) ينظر: المحصول:١ :٢٤٧-٢٤٨.

[١٢]) ينظر: فواتح الرحموت بشرح مسلم الثبوت:١: ١٥٧.

[١٣]) ينظر: فواتح الرحموت بشرح مسلم الثبوت:١: ١٥٧.

[١٤]) ينظر: الزمن واللغة، د. مالك المطلبي :٢٧٢.

[١٥]) ينظر: في النحو العربي نقد وتوجيه:١٣٥.

[١٦]) الأحكام:١: ٧٩.

[١٧]) ينظر: الدلالة الزمنية في الجملة العربية، د. علي جابر المنصوري:٦٣.

[١٨]) ينظر: دروس في علم الأصول، محمد باقر الصدر:١ :٢٠٨.

[١٩]) ينظر: مفتاح العلوم :٣٥٩.

[٢٠]) ينظر: اتجاهات التحليل الزمني في الدراسات اللغوية، د. محمد عبد الرحمن الربحاتي:١٤٢.

[٢١]) نحو الفعل: د. أحمد عبد الستار الجواري:٨٣.

[٢٢]) ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها:٢٥٤.

[٢٣]) ينظر: الزمن النحوي في اللغة العربية، د.كمال رشيد :٦٩.

[٢٤]) تيسير التحرير، محمد أمين بادشاه:١: ٧٥.

[٢٥]) ينظر: التعريفات: ٤٩.

[٢٦]) ينظر: منهج الأصوليين في بحث الدلالة الوضعية اللفظية، مولود السريري: ٣٩.

[٢٧]) شرح ابن الناظم:٣٠١.

[٢٨]) ينظر: شرح الكافية: ٢: ٢٨٤.

[٢٩]) ينظر: همع الهوامع: ٢: ٧٢.

[٣٠]) ينظر: اسم الفاعل بين الفعلية والاسمية، د. فاضل الساقي: ٧٠.

[٣١]) ينظر: فواتح الرحموت:١: ١٥٩.

[٣٢]) هو جلال الدين الدَّوَّاني(٨٣٠-٩١٣هـ) وهو قاضٍ، وفقيه شافعي، ومتكلم، ومفسر، وفيلسوف فارسي، شرح عدداً من الكتب المشهورة في الفلسفة والتصوف، ولد في دوّان،من بلاد كازرون، وسكن شيراز، وولي قضاء فارس وتوفي بها وقد تجاوز عمره الثمانين ودفن قريباً من قرية دوّان.

[٣٣]) ينظر: أجود التقريرات بحث الخوئي للنائيني:١: ٦٧.

[٣٤]) ينظر: أجود التقريرات بحث الخوئي للنائيني:١: ٦٦-٦٧.

[٣٥]) الحاشية على المطول شرح تلخيص مفتاح العلوم في علوم البلاغة : ٣٦٩.

[٣٦]) ينظر: البصائر النصيرية في علم المنطق، زين الدين الساوي: ٧١.

[٣٧]) اللغة: ١٦٣.

[٣٨]) ينظر: علم التخاطب الاسلامي: ٦٢.

[٣٩]) ينظر: البحث النحوي عند الأصوليين: ١٢١.

[٤٠]) تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد:١: ٧٣-٧٤.

[٤١]) ينظر: أجود التقريرات بحث الخوئي للنائيني:١: ٦٥-٦٦.

[٤٢]) ينظر: دلالة تراكيب الجمل عند الأصوليين، د. موسى بن مصطفى العبيدان:٢٣.

[٤٣]) الحاشية على المطول شرح تلخيص مفتاح العلوم في علوم البلاغة : ٣٦٩.

[٤٤]) الحاشية على المطول شرح تلخيص مفتاح العلوم في علوم البلاغة : ٣٦٩.

[٤٥]) المعجم الأصولي، محمد صنقور علي:١: ٧٤.

[٤٦]) الإلهيات، جعفر السبحاني:١: ٣٧.

[٤٧]) ينظر: شرح الأصول الخمسة، عبد الجبار بن أحمد : ١٨٢.

[٤٨]) اللمع في الرد على أهل الزيغ والبدع، أبو الحسن الأشعري: ٧٠.

[٤٩]) الخصائص:٣ :٢٥٩-٢٦٠.

[٥٠]) الخصائص:٣: ١٨٩.

[٥١]) ينظر: شرح الكافية:١: ٢٥٤-٢٥٥.

[٥٢]) الكشاف:٣: ٢٠٤.

[٥٣]) بحوث في الملل والنحل دراسة موضوعية مقارنة للمذاهب الاسلامية:٢: ١١٧.

[٥٤]) استراتيجيات الخطاب: ٢٥.

[٥٥]) ينظر: البحث النحوي عند الأصوليين: ١١٨.

[٥٦]) ينظر:المحصول:١: ٢٤٨.

[٥٧]) أسرار البلاغة: ٣٦٧-٣٦٨.

[٥٨]) ينظر:المحصول:١: ٢٥٠.

[٥٩]) ينظر: التعريفات: ١٣٦.

المصادر والمراجع

- القرآن الكريم
- اتجاهات التحليل الزمني في الدراسات اللغوية، الدكتور محمد عبد الرحمن الريحاني،(د.ط)، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع،القاهرة(د.ت).
- أجود التقريرات، تقريرات الشيخ محمد حسين النائيني (ت١٣٥٥هـ)، أبو القاسم الموسوي الخوئي (ت١٤١٣هـ) ،ط٢، منشورات مصطفوي، قم، ١٣٦٨هـ.ش.
- الأحكام في أصول الأحكام، علي بن محمد الآمدي، تعليق: عبد الرزاق عفيفي ، ط٢، المكتب الإسلامي، ١٤٠٢هـ.
- استراتيجيات الخطاب مقاربة لغوية تداولية، عبد الهادي بن ظافر الشهري،ط١، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، ٢٠٠٤م.
- أسرار البلاغة، عبد القاهر الجرجاني(ت٤٧٤هـ)، تحـ: محمود محمد شاكر،(د.ط)، دار المدني، جدة،(د.ت).
- اسم الفاعل بين الإسمية والفعلية، الدكتور فاضل الساقي،تقديم الدكتور تمّام حسان،(د.ط)، ساعد المجمع العلمي العراقي على نشره، ١٣٩٠هـ-١٩٧٠م.
- أصول الفقه، محمد الخضري بك، ط٦، المكتبة التجارية الكبرى، مصر،١٣٨٩هـ-١٩٦٩م.
- الإلهيات على هدي الكتاب والسنة والعقل، الشيخ جعفر السبحاني، بقلم الشيخ حسن محمد مكي العاملي، ط٧، مؤسسة الإمام الصادق،إيران-قم،١٤٣٠هـ.
- البحث النحوي عند الأصوليين، الدكتور مصطفى جمال الدين (ت١٤١٧هـ)، (د.ط)، منشورات وزارة الثقافة والإعلام – الجمهورية العراقية، دار الرشيد للنشر،١٩٨٠م.

- بحوث في الملل والنحل دراسة موضوعية مقارنة للمذاهب الاسلامية، الشيخ جعفر السبحاني،ط١، مؤسسة الإمام الصادق، ايران–قم، ١٤٢٧هـ.
- البصائر النصيرية في علم المنطق، القاضي زين الدين عمر بن سهلان الساوي، تحـ: الشيخ محمد عبده، عني بتصحيحه: عبد الله اسماعيل الصاوي،(د.ط)، مطبعة الصاوي، القاهرة،(د.ت).
- التعريفات، الشريف علي بن محمد الجرجاني (ت٨١٦هـ)، ط١، دار إحياء التراث العربي، بيروت – لبنان، ١٤٢٤ هـ – ٢٠٠٣م.
- تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد، محمد بدر الدين ابن أبي بكر الدماميني(ت٨٢٧هـ)،تحـ: الدكتور محمد ببن عبد الرحمن بن محمد المفدى،ط١٤٠٣،١هـ–١٩٨٣م.
- تيسير التحرير، شرح محمد أمين أمير بادشاه، على كتاب التحرير في أصول الفقه الجامع بين اصطلاحي الحنفية والشافعية، كمال الدين ابن همام الدين الاسكندري الحنفي(ت٨٦١هـ)،(د.ط)(د.ت).
- الحاشية على المطول شرح تلخيص مفتاح العلوم في علوم البلاغة، الشريف علي ابن محمد ابن علي الجرجاني(ت٨١٦هـ)، تحـ:الدكتور رشيد أعرضي،ط١، دار الكتب العلمية، بيروت –لبنان، ٢٠٠٧م.
- الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني (ت٣٩٢ هـ)، تحـ : محمد علي النجار،(د.ط)، المكتبة العلمية،دار الكتب المصرية، القاهرة،(د.ت).
- دروس في علم الأصول، السيد محمد باقر الصدر(ت١٤٠٠هـ)، اعداد وتحقيق لجنة التحقيق التابعة للمؤتمر العالمي للشهيد الصدر، ط٨، انتشارات دار الصدر، قم، ١٤٣٦هـ.
- دلالة تراكيب الجمل عند الأصوليين، الدكتور موسى بن مصطفى العبيدان، ط١، الأوائل للنشر والتوزيع والخدمات الطباعية، دمشق–سوريا، ٢٠٠٢م.
- الدلالة الزمنية في الجملة العربية، الدكتور علي جابر المنصوري، ط١، الدار العلمية الدولية ودار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان–الأردن، ٢٠٠٢م.
- الزمن في النحو العربي، الدكتور كمال إبراهيم بدري، ط١، دار أمية للنشر والتوزيع، الرياض، ١٤٠٤هـ.
- الزمن النحوي في اللغة العربية، الدكتور كمال رشيد،(د.ط)، دار عالم الثقافة للنشر والتوزيع، عمان–الأردن، ١٤٢٨–٢٠٠٨.
- الزمن واللغة، الدكتور مالك يوسف المطلبي،(د.ط)،الهيأة المصرية العامة للكتاب،١٩٨٦م.
- شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، بدر الدين ابن جمال الدين ابن مالك(ت٦٨٦هـ)، تحـ: محمد باسل عيون السود،ط١، دار الكتب العلمية، بيروت–لبنان،١٤٢٠هـ–٢٠٠٠م.
- شرح الأصول الخمسة، قاضي القضاة عبد الجبار بن أحمد، تعليق: أحمد بن الحسين بن أبي هاشم، حقّقه وقدَّم له: الدكتور عبد الكريم عثمان،ط٣، مكتبة وهبة، القاهرة، ١٤١٦هـ– ١٩٩٦م.
- شرح كافية ابن الحاجب، محمد بن أحمد الاستراباذي (ت٦٨٦هـ)، تصحيح وتعليق يوسف حسن عمر، (د.ط)، نشر مؤسسة الصادق، طهران، ١٣٩٥هـ–١٩٧٥م.

- شرح المفصل، يعيش ابن علي بن يعيش النحوي (ت٦٤٣هـ)، قدّم له ووضع هوامشه وفهارسه الدكتور أميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت–لبنان،١٤٢٢هـ–٢٠٠١م.
- علم التخاطب الاسلامي دراسة لسانية لمناهج علماء الأصول في فهم النص، الدكتور محمد محمد يونس علي، ط١،دار المدار الاسلامي، طرابلس–ليبيا، ٢٠٠٦م.
- الفعل زمانه وأبنيته، الدكتور إبراهيم السامرائي، ط٢، مؤسسة الرسالة، بيروت– لبنان، ١٤٠٠هـ – ١٩٨٠م.
- فواتح الرحموت بشرح مسلّم الثبوت، محمد بن نظام الدين محمد السهالوي الأنصاري اللنكوي(ت١٢٢٥هـ)،ضبطه وصححه:عبد الله محمود محمد عمر، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ١٤٢٣هـ – ٢٠٠٢م.
- في النحو العربي نقد وتوجيه، الدكتور مهدي المخزومي، ط٢، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ٢٠٠٥م.
- اللسان والميزان أو التكوثر العقلي، الدكتور طه عبد الرحمن، ط١، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء–المغرب، ١٩٩٨م.
- اللغة، جوزيف فندريس، تعريب:عبد الحميد الدواخلي ومحمد القصاص، (د.ط)، مطبعة لجنة البيان العربي، القاهرة، ١٣٧٠هـ –١٩٥٠م.
- اللغة العربية معناها ومبناها، الدكتور تمّام حسّان، ط٤، عالم الكتب، القاهرة، ١٤٢٥هـ – ٢٠٠٤م.
- اللمع في الرد على أهل الزيغ والبدع، أبو الحسن الأشعري(ت٣٣٠هـ)،صححه وعلق عليه: حمودة غرابه،(د.ط)، مطبعة مصر شركة مساهمة مصرية، ١٩٥٥م.
- الكشّاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، محمود بن عمر الزمخشري الخوارزمي(ت٥٣٨هـ)، تحقيق وتعليق ودراسة: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ علي محمد عوض، شارك في تحقيقه الأستاذ الدكتور فتحي عبد الرحمن أحمد حجازي، ط١، مكتبة العبيكان، الرياض، ١٤١٨هـ– ١٩٩٨م.
- المحصول في علم الأصول، محمد بن عمر بن الحسين فخر الدين الرازي(ت٦٠٦هـ)،علّق عليه ووضع حواشيه:محمد عبد القادر عطا، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ١٤٢٠هـ – ١٩٩٩م.
- مفتاح العلوم، يوسف بن محمد بن علي السكّاكي (ت ٦٢٦هـ)، تحـ:نعيم زرزور، ط٢، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ١٤٠٧هـ – ١٩٨٧م.
- معاني القرآن، يحيى بن زياد الفراء (ت ٢٠٧هـ)، تحـ: محمد علي النجار، أحمد يوسف نجاتي، ط٣، عالم الكتب، بيروت،١٤٠٣هـ– ١٩٨٣م.
- المعجم الأصولي، الشيخ محمد صنقور علي،ط٣، منشورات الطيار،قم، ١٤٢٧هـ–٢٠٠٧م.
- منهج الأصوليين في بحث الدلالة اللفظية الوضعية، مولود السريري،ط١، دار الكتب العلمية، بيروت–لبنان،١٤٢٤هـ–٢٠٠٣م.
- نحو الفعل، الدكتور أحمد عبد الستار الجواري،(د.ط)، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ٢٠٠٦م.
- همع الهوامع شرح جمع الجوامع في علم العربية، عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت٩١١هـ)،تحـ: أحمد شمس الدين،ط١، دار الكتب العلمية، بيروت–لبنان ،١٤١٨هـ–١٩٩٨م.